

UNODC



مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

تأثيرات جائحة فيروس كوفيد-١٩ على الاتجار بالبشر والاستجابات للتحديات

دراسة عالمية للأدلة الناشئة

تمكنا من انجاز هذه الدراسة بفضل الدعم الكريم للشعب الأمريكي من خلال وزارة الخارجية الأمريكية. المحتويات هي مسؤولية مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ولا تعكس بالضرورة آراء وزارة الخارجية أو حكومة الولايات المتحدة.



ملخص تنفيذي

لقد أثرت جائحة كوفيد-19 على البلدان والشعوب على مستوى العالم؛ وأدت كذلك إلى تفاقم السلبات والفقر ونقاط الضعف القائمة. إن التدابير الأولية المتخذة لاحتواء الأزمة الصحية لم تكن دوماً مراعية للأشخاص الأكثر ضعفاً وتأثراً بالعنف والاستغلال. يهدف هذا التقرير إلى إبراز تحديات مكافحة الاتجار بالأشخاص أثناء الجائحة وكذلك مشاركة الممارسات الواعدة والدروس المستفادة من أجل الاستعداد لتوفير استجابة أكثر شمولاً للزمات في المستقبل دون ترك أحد ما متخلفاً عن الركب.

ويستكشف هذا التقرير، على وجه التحديد، تأثيرات جائحة كوفيد-19 على (1) حجم الاتجار بالأشخاص وسماته؛ و(2) ضحايا الاتجار بالأشخاص؛ و(3) مؤسسات المواجهة (جهات إنفاذ القانون وأجهزة النيابة العامة والسلطات القضائية وخدمات الحماية وإعادة الإدماج التي تقدمها المنظمات غير الحكومية (NGOs)). يتناول هذا التقرير أيضاً المبادرات المختلفة التي تم تدشينها استجابةً للتحديات التي طرحتها جائحة كوفيد-19، كما يحدد الممارسات الواعدة بشأن ذلك.

تأثيرات جائحة كوفيد-19 على الاتجار بالأشخاص

يوضح هذا التقرير أنه منذ بداية تفشي جائحة كوفيد-19، أصبح الاتجار بالأشخاص أكثر تحقياً، مما يجعل تقديم أي تقديرات موثوقة لحجم الاتجار بالأشخاص أكثر صعوبة عن ذي قبل. ومع ذلك، أفادت التقارير أن حجم الاتجار بالأشخاص على الصعيد المحلي قد زاد في بعض المناطق والبلدان، لا سيما الاستغلال والتجنيد المحلي. وقد أدى كل من فقدان سبل العيش وفرض القيود على التنقل إلى قيام المتجربين بالأشخاص بتجنيد الضحايا في مناطقهم المحلية. كما نجم عن جائحة كوفيد-19 مجموعات أكبر من الأشخاص الضعفاء الذين تم تجنيدهم للعمل أو استغلالهم جنسياً في مناطقهم المحلية بسبب تدهور وضعهم الاقتصادي.

حدد المشاركون في الاستبيانات والمقابلات كلاً من النساء والأطفال والمهاجرين بأنهم معرضون بشكل خاص للتجنيد والاستغلال أثناء جائحة كوفيد-19. وذلك حيث تم تجنيد النساء والفتيات في كثير من الأحيان محلياً أو عبر الإنترنت لأغراض الاستغلال الجنسي، وخاصة في الشقق الخاصة. وقد تأثر الأطفال بشكل خاص بالجائحة - حيث تركوا المدارس وأصبحوا بحاجة إلى دعم والديه الذين فقدوا سبل عيشهم، ومن ثم أصبح الأطفال مستهدفين بشكل متزايد من قبل المتاجرين بالأشخاص محلياً وعلى الإنترنت؛ فيتم الاتجار بهم للأغراض الجنسية، والزواج القسري، والتسول القسري، والإجرام القسري. وهناك دليل واضح على زيادة الطلب على مواد الاستغلال الجنسي للأطفال (CSEM)، الأمر الذي أدى إلى تفاقم استغلال الأطفال في جميع أنحاء العالم. وقد تأثر المهاجرون بالجائحة بعدة طرق - إذ فقد العديد منهم وظائفهم في بلد المقصد ولم يتمكنوا من العودة إلى أوطانهم. وانتهى الأمر ببعضهم بأن أصبح وضعهم في بلدان المقصد غير قانوني بعد عدم تمكنهم من تجديد تصاريح الإقامة وأو تصاريح العمل الخاصة بهم؛ في حين أجبر آخرون على الإقامة في أماكن إقامة غير ملائمة ذات تدابير سلامة محدودة فيما يتعلق بجائحة كوفيد-19. وعانت أيضاً عائلات المهاجرين من فقدان التحويلات المالية التي باتت في حاجة شديدة إليها. وقد سلط أيضاً المشاركون في الاستبيانات والمقابلات الضوء، بصفة خاصة، على محنة المهاجرين من العاملين بال منازل والذين يتم احتجازهم في المنازل الخاصة واستغلالهم من قبل أصحاب العمل المسيئين.

تكيف المتاجرين بالأشخاص مع "الوضع الطبيعي الجديد"

استخدم المتاجرون بالأشخاص وسائل التواصل الاجتماعي وغيرها من المنصات على الإنترنت لتجنيد ضحايا جدد مستغلين فقدان الناس لسبل عيشهم أثناء الجائحة وزيادة الوقت الذي يقضيه كل من البالغين والأطفال على الإنترنت. فأفاد سبعة وثلاثون في المائة من المشاركين في استبيانات أصحاب المصلحة أن تجنيد الضحايا قد انتقل إلى الإنترنت أثناء الجائحة. وقد استجاب المتاجرون بالأشخاص لإغلاق الحانات والنوادي وصلالات التدليك (بسبب فرض الإغلاق الشامل وحظر التجول والتدابير الأخرى للسيطرة على انتشار جائحة كوفيد-19) بنقل الاستغلال الجنسي للبالغين والأطفال إلى المنازل والشقق الخاصة. وفي بعض البلدان، يستغل أيضاً المتاجرون بالأشخاص تدابير التباعد الاجتماعي في القيام بنقل الضحايا عبر الحدود الوطنية، مدركين أن أجهزة إنفاذ القانون، في بعض الأحيان، لا تكون قادرة على فحص المركبات بعناية.

تأثيرات جائحة كوفيد-19 على ضحايا الاتجار بالأشخاص

الضحايا أكثر عرضة للإصابة بفيروس كوفيد-19 والوصمة الاجتماعية

أصبح ضحايا الاتجار بالأشخاص، بسبب ظروف عملهم ومعيشتهم، يواجهون خطراً زائداً للإصابة بفيروس كوفيد-19. فقد واجه الضحايا الذين تم استغلالهم في بعض الصناعات، مثل تجارة الجنس والبناء والتصنيع، تحديات في البقاء بعيداً اجتماعياً عن الضحايا الآخرين ومستغليهم. ولم يتمكن بعض الضحايا من الوصول إلى معدات الحماية الشخصية (PPE) مثل الأقنعة ومعقم اليدين. وقد أفاد المشاركون في الاستبيانات والمقابلات أنه، في بعض المناطق والبلدان، تم إلقاء اللوم على ضحايا الاتجار بالأشخاص - ولا سيما ضحايا الاتجار بالأشخاص لأغراض الاستغلال الجنسي - بأنهم وراء انتشار فيروس كوفيد-19 في المجتمعات المحلية. وقد أدى ذلك إلى ظهور مشاكل النبذ وإعادة الإدماج.

التخلي عن الضحايا دون وسائل للنجاة ومعاناتهم من المزيد من العنف نتيجة ذلك

أفاد المشاركون في الاستبيانات والمقابلات أن المتاجرين بالأشخاص قد تخلوا عن ضحاياهم في بداية الجائحة بسبب انخفاض الطلب على عملهم أثناء فترات الإغلاق الشامل. فقد تخلى المتاجرين بالأشخاص عن ضحاياهم ببساطة عند فقدانهم الأرباح نتيجة إغلاق المصانع والمزارع وبيوت الدعارة. ومن ناحية أخرى، عانى بعض ضحايا الاتجار بالأشخاص في بلدان المقصد ومدنها من الحبس في المنازل الخاصة والمصانع ومواقع البناء والمواقع الأخرى وكذلك السيطرة والعنف الزائدين من قبل المتاجرين بهم.

عدم قدرة ضحايا الاتجار بالأشخاص الذين تم إنقاذهم على العودة إلى أوطانهم أو الحصول على المساعدة أو توليد الدخل

لقد أُجبر العديد من ضحايا الاتجار بالأشخاص على البقاء في الملاجئ في بلدان المقصد نتيجة إغلاق الحدود الدولية. وفي بعض المناطق والبلدان، عاش الضحايا في الملاجئ لعدة أشهر، وذلك دون أن يعرفوا متى يمكنهم العودة إلى أوطانهم. علاوة على ذلك، مثلهم مثل ملايين الأشخاص حول العالم، فقد العديد من ضحايا الاتجار بالأشخاص مصادر رزقهم مع بداية الجائحة. وقد أدت عمليات الإغلاق الشامل والتدابير الأخرى التي تم اتخاذها للحد من انتشار جائحة كوفيد-19 إلى إغلاق الأعمال التجارية، مما نتج عنه تحول العديد من الضحايا الذين أسسوا أعمالهم الخاصة أو الذين حصلوا على وظائف إلى عاطلين عن العمل ومعوزين. وبسبب انعدام الأمن الاقتصادي المستمر، لم يتمكن العديد من هؤلاء الضحايا من الحصول على فرص جديدة لكسب العيش وأصبحوا يعتمدون على المنظمات غير الحكومية وخدمات الدولة المتاحة في الحصول على الدعم المالي وغيره من الدعم.

في الوقت نفسه، واجه ضحايا الاتجار بالأشخاص في العديد من المناطق والبلدان تحديات متزايدة في الحصول على الخدمات الأساسية، مثل المأوى والخدمات الصحية والمساعدة القانونية والاحتياجات الأساسية. وقد أدت الزيادة في عدد الأشخاص الذين يحتاجون إلى المساعدة والدعم الاجتماعيين أثناء الجائحة، إلى جانب القيود المفروضة على السفر والافتقار إلى التكنولوجيا والإنترنت الجديرين بالاعتماد في أجزاء كثيرة من العالم، إلى عدم تمكن ضحايا الاتجار بالأشخاص - في بعض البلدان والمناطق وفي الأوقات المختلفة أثناء انتشار الجائحة - من الحصول على الخدمات الأساسية. كما واجه الضحايا الذين يعيشون في المجتمع أو يقيمون في ملاجئ انخفاضاً في فرص الحصول على التعليم والتدريب.

تأثيرات جائحة كوفيد-19 على مؤسسات المواجهة

نقص التمويل

أفاد أصحاب المصلحة أن نقص الموارد المالية شكّل أحد التحديات الرئيسية التي واجهتها المنظمات غير الحكومية التي توفر الحماية وإعادة الإدماج لضحايا الاتجار بالأشخاص أثناء الجائحة. وقد واجهت المنظمات غير الحكومية أيضاً تكاليف متزايدة في دعم المزيد من الضحايا والأشخاص الضعفاء، وفي دفع تكاليف إقامة الضحايا في الحجر الصحي وإجراء اختبارات فيروس كوفيد-19 لهم وتزويدهم بمعدات الحماية الشخصية وأجهزة الكمبيوتر اللوحية والإنترنت لتمكينهم من الوصول إلى الخدمات التي تم نقلها على الإنترنت، وكذلك في توفيرها طرود الطعام والنقود في حالات الطوارئ.

مواجهة مؤسسات المواجهة تحديات في التخطيط والتنسيق

لم تكن هناك خطط قائمة لمواصلة أنشطة مكافحة الاتجار بالأشخاص أثناء انتشار أي جائحة عالمية سوى لدى قلة من مؤسسات المواجهة. وأدى الافتقار إلى وجود إجراءات تشغيل قياسية (SOPs) ومبادئ توجيهية ووكالة حكومية رائدة لتنسيق الاستجابة للوباء إلى ارتباك العديد من مؤسسات المواجهة فيما يتعلق بالعمليات التشغيلية لمكافحة الاتجار بالأشخاص على المستوى الوطني أثناء الجائحة ومسؤولياتها. وقد أدى ذلك إلى ظهور تحديات في التنسيق على الصعيدين المحلي والعاور للحدود. وأصبحت هناك أيضاً عقبات أمام مؤسسات المواجهة في مواصلة أنشطة التنسيق الاعتيادية مع المؤسسات الشريكة في البلدان الأخرى. لذا سرعان ما انتقلت الاجتماعات والندوات وغيرها من الفعاليات المتعلقة بمكافحة الاتجار بالأشخاص إلى الإنترنت؛ ومع ذلك، في العديد من البلدان، كان الافتقار إلى المعدات والإنترنت الجديرين بالاعتماد يعني أن الاتصال والتنسيق عن بُعد يمثل تحدياً.

انخفاض قدرة الموظفين على منع الاتجار بالأشخاص ومكافحته وحماية الضحايا منه

في بعض المناطق والبلدان، تم استدعاء موظفي إنفاذ القانون لدعم استجابة البلاد لجائحة كوفيد-19. وهذا يعني أن الشرطة ووحدات التحقيق المتخصصة في الاستجابة لمكافحة الاتجار بالأشخاص قد تغيرت تكليفاتها من القيام بالمهام العادية الموكلة إليها إلى القيام بالمهام الوطنية الهادفة إلى الحد من انتشار جائحة كوفيد-19 مثل التحقيق في انتهاكات القيود الخاصة بجائحة كوفيد-19، وإغلاق الأعمال التجارية غير الممتثلة، ومراقبة تنقل الأشخاص، والاستجابة للبيانات الخاصة بالأشخاص الذين يخالفون قواعد الإغلاق الشامل وحظر التجول. وقد شهدت أيضاً بعض المناطق والبلدان انخفاضاً في عدد موظفي إنفاذ قانون مكافحة الاتجار بالأشخاص حيث تعرض الموظفين للإصابة بفيروس كوفيد-19 أو أُجبروا على عزل أنفسهم لأن أحد أفراد أسرهم أُصيب به. وبالمثل، عانت أيضاً أجهزة النيابة العامة والسلطات القضائية والمنظمات غير الحكومية جميعها من مشكلات مماثلة تمثلت في انخفاض عدد الموظفين بسبب تعرض الموظفين للإصابة بفيروس كوفيد-19 واضطرارهم إلى عزل أنفسهم في منازلهم.

تعرض الموظفين للإجهاد والإرهاق

لقد واجه الموظفون، على مستوى جهات إنفاذ القانون وأجهزة النيابة العامة والسلطات القضائية والمنظمات غير الحكومية التي تقدم خدمات الدعم إلى ضحايا الاتجار بالأشخاص، أعباء عمل متزايدة. وإلى جانب حقيقة أن هناك عدداً أقل من الموظفين القادرين على العمل، فقد عانى موظفو مؤسسات المواجهة من الإرهاق. أصبح هذا هو الحال تحديداً لموظفي المنظمات غير الحكومية الذين أبلغوا عن زيادة طلبات المساعدة وانخفاض قدرة الموظفين على الاستجابة لطلبات المساعدة. وقد جمع البحث العديد من شهادات موظفي المنظمات غير الحكومية الذين استمروا في العمل لساعات طويلة حتى أثناء إصابتهم بفيروس كوفيد-19.

إعاقة الوصول إلى العدالة

بسبب تدابير حالة الطوارئ التي فرضتها الحكومات استجابةً للجائحة، فقد طرأت تغييرات على إجراءات المحاكم وحدثت تأخيرات وتأجيلات للقضايا الإدارية والجنائية والمدنية. وقد أدت هذه التأخيرات إلى تراكم كبير في قضايا الاتجار بالأشخاص مما أثر سلباً على حصول ضحايا الاتجار بالأشخاص على خدمات الحماية والعدالة والإنصاف. وأفاد الخبراء أن التأثير الرئيسي للجائحة على السلطات القضائية تمثل في تعليق جلسات المحاكم والمثول أمامها. وبالرغم من أن المحاكم ظلت مفتوحة، فقد ظلت المشاكل قائمة؛ فعلى سبيل المثال، لم يتمكن الشهود والمدعى عليهم من السفر إلى المحاكم بسبب قيود السفر. وقد خففت المحاكمات وجلسات النظر التي يتم عقدها عن بُعد في العديد من المناطق والبلدان من تراكم القضايا في المحاكم؛ ومع ذلك، فإن نقص التدريب على استخدام المعدات ووجود التحديات المتعلقة بالتكنولوجيا والإنترنت يعينان أن المحاكمات عن بُعد لا تخلو دائماً من التعقيدات.

الاستجابات والممارسات الواعدة

على الرغم من التحديات العديدة والمتنوعة لجائحة كوفيد-19، فقد وصلت جهات إنفاذ القانون وأجهزة النيابة العامة والسلطات القضائية والمنظمات غير الحكومية قيامها بالعديد من أنشطة منع الاتجار بالأشخاص والمقاومة بشأنه والحماية منه. وقد رصدت الدراسة عدداً من الممارسات المبتكرة من قبل مؤسسات المواجهة للاستجابة لتحديات جائحة كوفيد-19، والتي تشمل على سبيل المثال لا الحصر:

نقل أنشطة الوقاية والتدريب على الإنترنت. واصلت مؤسسات المواجهة تقديم رسائل التوعية إلى المجتمعات من خلال وصولها إلى الأفراد عبر عقد جلسات التوعية بشأن الاتجار بالأشخاص على الإنترنت. كما نُظمت أيضاً ورش عمل وندوات وأنشطة تدريبية أخرى عبر الإنترنت منذ بداية تفشي الجائحة لضمان استمرار مشاركة المعلومات والتنسيق بشأن جهود مكافحة الاتجار بالأشخاص.

تدشين أو تعزيز آليات القضاء الإلكتروني. في العديد من المناطق والبلدان، استجابت أجهزة النيابة العامة والسلطات القضائية للتحديات التي تطرحها جائحة كوفيد-19 بتطويرها و/أو تعزيزها آليات القضاء الإلكتروني. وقد أتاحت بذلك تسهيلات للجهات الفاعلة في مجال العدالة، على سبيل المثال، إمكانية تقديم الالتماسات وعرائض الدعاوى عبر الإنترنت وكذلك طلب نسخ رسمية من الوثائق عبر الإنترنت. وقد مكّنت المحاكمات عن بُعد من استمرار عقد المحاكمات وجلسات النظر المتعلقة بالاتجار بالأشخاص وبدء نظر القضايا المترامية جزئياً على الأقل. بالإضافة إلى ذلك، تم التمكن من تقديم شهادات الضحايا والشهود عن بُعد أثناء الجائحة وتم تحديدها بأنها ممارسة واعدة ينبغي ترسيخها والمحافظة عليها بعد انتهاء هذه الفترة.

تعزيز جهود التخطيط والتنسيق. في بعض المناطق والبلدان، تم وضع بروتوكولات ومبادئ توجيهية من أجل توجيه الاستجابة لجائحة كوفيد-19، حيث شملت هذه البروتوكولات والمبادئ التوجيهية الأنشطة والمسؤوليات المتعلقة بمكافحة الاتجار بالأشخاص أثناء الجائحة. وعلى سبيل المثال لا الحصر، في بعض البلدان، تم تطوير و/أو تعديل البروتوكولات الخاصة بملاجئ ضحايا الاتجار بالأشخاص، والتي توفر الإرشادات بشأن تلبية الجوانب المتعلقة بصحة الضحايا وموظفي الملاجئ. كما تم تطوير بروتوكولات لإدارة قضايا المتعلقة بحماية الأطفال أثناء الجائحة. وفي الواقع، ازداد التنسيق بشأن مكافحة الاتجار بالأشخاص في العديد من الأماكن، حيث تستفيد مؤسسات المواجهة من الطريقة المواتية لعقد الاجتماعات عبر الإنترنت بعقدها اجتماعات أكثر تواتراً مع النظراء. ويعني هذا أن موظفي مكافحة الاتجار بالأشخاص أصبحوا قادرين على التنسيق بشكل فعال، على سبيل المثال لا الحصر، في التحقيقات العابرة للحدود وإعادة الضحايا إلى أوطانهم.

قيام مؤسسات المواجهة بجمع الأموال بشكل فعال لتقديم الدعم إلى عدد متزايد من الأشخاص الضعفاء. إدراكاً منها للحاجة إلى توفير الدعم المالي وغيره من أشكال الدعم الأساسي إلى عدد متزايد من الأشخاص، ركزت المنظمات غير الحكومية على شراء التكنولوجيا وباقات الإنترنت وطُردت المواد الغذائية الطارئة لضحايا الاتجار بالأشخاص وعوائلهم. وإدراكاً منها كذلك بأن الأطفال تركوا المدارس لفترات طويلة، مع عدم توفر وسائل التكنولوجيا أو الإنترنت في المنازل للحصول على التعليم عبر الإنترنت، فقد وفرت المنظمات غير الحكومية أجهزة الكمبيوتر المحمولة أو أجهزة الكمبيوتر اللوحية للأطفال حتى يتمكنوا من مواصلة التعلم. حددت الدراسة العديد من الأمثلة الإيجابية للجهات المانحة التي أبدت مرونة في تقديمها للتمويل بما يمكن المنظمات غير الحكومية من توجيه الأموال الموجودة أو المخطط لها إلى أغراض توفير المساعدات الطارئة للضحايا وعائلاتهم.

تزويد الناجين بالخدمات الأساسية عبر الإنترنت. تواصل المؤسسات التي تقدم الدعم إلى ضحايا الاتجار بالأشخاص مثل العلاج النفسي والمساعدة القانونية والتدريب على مهارات كسب العيش، توفير الدعم حيثما أمكنها عبر الإنترنت. ويعني هذا أن الناجين من الاتجار بالأشخاص الذين يعيشون في المجتمعات وكذلك أولئك الذين يتم إيواؤهم في الملاجئ يمكن أن يستمروا في تلقي الدعم والمشورة والتدريب أثناء عمليات الإغلاق الشامل، بما في ذلك أولئك الذين يعيشون في المناطق النائية.

قيام مؤسسات المواجهة بدعم تلبية الاحتياجات الصحية الخاصة بضحايا الاتجار بالأشخاص فيما يتعلق بجائحة كوفيد-19. طلب ضحايا الاتجار في بعض الأحيان الخضوع لاختبار فيروس كوفيد-19 والإقامة لمدة الحجر الصحي أثناء الجائحة. ودفعت المنظمات غير الحكومية تكاليف الإقامة واختبارات فيروس كوفيد-19 للضحايا. وقد رصدت الدراسة أنه، في دولة واحدة على الأقل، تم إعطاء الأولوية لضحايا الاتجار بالأشخاص فيما يتعلق بالحصول على لقاحات فيروس كوفيد-19، والتي تم توفيرها لهم مجاناً.

استشراف المستقبل: التوصيات

في وقت كتابة هذا التقرير، كانت جائحة فيروس كوفيد-19 قد أثرت على جميع البلدان في جميع أنحاء العالم لأكثر من عام. ويُعد من المرجح أن تحدث أزمات مماثلة في المستقبل، ومن ثم يكون من الضروري أن يصبح المجتمع الدولي مستعداً هذه المرة. ويقدم هذا التقرير سلسلة من التوصيات المستندة إلى الدروس المستفادة التي شاركها الخبراء من أجل تعزيز الاستجابة لمكافحة الاتجار بالأشخاص أثناء الأزمات، والتي تشمل:

مراقبة تأثير التدابير العامة واسعة النطاق بانتظام لتخفيف حالات الطوارئ. ينبغي مراقبة الاستجابات الموضوعة بهدف الاستجابة للتأثيرات السلبية لجائحة كوفيد-19 على الأشخاص الضعفاء والضحايا والمؤسسات باستمرار. وينبغي أيضاً مشاركة الدروس المستفادة والممارسات الواعدة والتحديات على نطاق واسع، وذلك حيث يهدف هذا التقرير إلى تبادل المعرفة من أجل بناء قاعدة أدلة قوية. وينبغي أن يراعي كل من التقييم والمراقبة، من بين الأمور الأخرى، التأثيرات التي أحدثتها التدابير في مختلف جوانب الاستجابة لمكافحة الاتجار بالأشخاص؛ وأيضاً التأثيرات التي أحدثتها التدابير على البالغين والأطفال والمهاجرين؛ وما إذا كان ينبغي مواصلة تطبيق تلك التدابير، أو حتى توسيع نطاقها في المستقبل.

إجراء الأبحاث التي من شأنها توفير التدابير المتخذة للتصدي للاتجار بالأشخاص أثناء الجائحة. يتعين على مؤسسات المواجهة ذات الصلة، بدعم من هيئات الأبحاث المهنية، إجراء بحث أولي إضافي حول تأثيرات الجائحة على الاتجار بالأشخاص في المناطق والبلدان المختلفة. وينبغي أن يراعي هذا البحث ديناميكيات الاتجار بالأشخاص أثناء الجائحة، أي التغيرات في أساليب عمل المتاجرين، وديناميكيات الهجرة، ونقاط الضعف الزائدة لدى فئات معينة. وينبغي على الوكالات المعنية أيضاً تنفيذ كامل توصيات الأمم المتحدة الحالية بشأن جمع كافة البيانات ذات الصلة والمصنفة فيما يتعلق بضحايا الاتجار بالأشخاص وتحليلها ونشرها. وينبغي أيضاً أن تُعطى جهود جمع البيانات الأولية لسلامة الضحايا وخصوصيتهم وسريتهم وأن تحترم المبدأ الأساسي المتمثل في عدم التسبب في أي ضرر.

تقديم رسائل واضحة إلى العامة. ينبغي أن توضح الرسائل الرسمية المقدمة من قبل وكالات الصحة والعدالة الجنائية والحماية أن ضحايا الاتجار بالأشخاص مستثنون من تدابير تقييد التنقل الخاصة بجائحة كوفيد-19، مثل عمليات الإغلاق الشامل وحظر التجول، عند التماسهم المساعدة ورغبتهم في الإبلاغ عن تعرضهم للإيذاء. وينبغي كذلك أن توضح رسائل الجهات العامة أنه يُسمح لضحايا الاتجار بالأشخاص، إلى جانب الضحايا الآخرين والأشخاص الضعفاء مثل ضحايا العنف الشريك الحميم وضحايا العنف الجسدي أو النفسي في المنازل، مغادرة المنزل والحصول على الدعم دون أن يتم إلقاء القبض عليهم لخرقهم قواعد الإغلاق الشامل.

تنسيق الجهود على كافة الأصعدة. ينبغي أن تستمر مجموعات العمل الحالية في الاجتماع بانتظام من خلال وسائل الإنترنت. وعند رصد فجوات في القدرات أو الخبرات، ينبغي حينئذ إنشاء مجموعات جديدة مشتركة بين القطاعات لمناقشة سبل معالجة الثغرات القائمة في منع الاتجار بالأشخاص والوقاية منه ووسايلها.

وضع الخطط والاستراتيجيات. في سياق التخطيط للالتزامات المستقبلية، ينبغي وضع إجراءات تشغيل قياسية بحيث تصبح هناك إرشادات واضحة لجميع مؤسسات المواجهة بشأن تقسيم أدوار مكافحة الاتجار بالأشخاص ومسؤولياتها. ويكون من المهم أن تقود إحدى الوزارات جهود الاستجابة للأزمة، وذلك لتلافي الارتباك أو التداخل أو الثغرات في الاستجابات للاتجار بالأشخاص أثناء الأزمة. ويجب أن تضمن خطط الطوارئ توفير الحد الأدنى من مجموعة الخدمات للضحايا من أجل تلبية احتياجاتهم الفورية خلال فترة انخفاض إمكانيات الإحالة والحماية والتحقيق وإقامة الدعاوى القضائية.

تعزيز الأطر القانونية الوطنية. ينبغي على البلدان التي لم تصدق بعد على بروتوكول مكافحة الاتجار بالأشخاص أو تنضم إليه

أو التي لم تدمج بعد أحكام البروتوكول في تشريعاتها الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص، أن تفعل ذلك دون مزيد من التأخير. وذلك حيث ينبغي على البلدان ضمان وجود تشريعات وطنية قوية لديها للتصدي لجميع أشكال الاتجار بالأشخاص - وبشكل خاص الاستغلال الجنسي للأطفال عبر الإنترنت والأشكال الأخرى من التجنيد والاستغلال عبر الإنترنت - وكذلك ضمان تمتع السلطات المختصة لديها بالتدريبات ذات الصلة بذلك التشريع وبتفيذه عمليًا، لا سيما فيما يتعلق بجمع الأدلة الرقمية وتأمينها.

تطوير أنشطة وقائية فعالة. ينبغي تعزيز الجهود المبذولة لمنع الاتجار بالأشخاص من خلال تطبيق تدابير واستراتيجيات مختلفة، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر: نشر المعلومات على نطاق واسع حول الاتجار بالأشخاص، على سبيل المثال من خلال الخطوط الساخنة مع تقديم الخدمات بلغات متعددة ومن خلال التلفزيون ووسائل التواصل الاجتماعي؛ وتشكيل فرق تحقيق متنقلة مزودة بمعدات الحماية الشخصية الكاملة؛ وتطوير برامج أمان الإنترنت للأطفال وتفعيلها؛ وضمان أن تظل المدارس التي يتم استخدامها كأماكن لتوفير الحماية وغالبًا الطعام للأطفال مفتوحة، مع اتخاذ الاحتياطات الصحية ذات الصلة بجائحة كوفيد-19.

تعزيز تدابير الحماية الخاصة بضحايا الاتجار بالأشخاص. ينبغي أن تضع الملاجئ خططًا لتلقي الإحالات الجديدة وضمان إجراء الحجر الصحي الآمن للضحايا في جناح منفصل بالملاجئ. وينبغي أن يستمر تقديم الأنشطة والدورات التدريبية للضحايا في الملاجئ دون انقطاع من خلال وسائل الإنترنت، مع مراعاة احتياجاتهم فيما تعلق باللغة ومحو الأمية. كما ينبغي على الملاجئ، حيثما أمكن، شراء معدات تكنولوجية حتى يتمكن الضحايا الذين يتم إيواؤهم فيها من الحصول على الدعم النفسي والاجتماعي والمساعدة القانونية والتعليم عبر الإنترنت.

تعزيز آليات القضاء الإلكتروني. ينبغي التخطيط بعناية لاستخدام آليات القضاء الإلكتروني على نحو من شأنه ضمان وجود البنية التحتية اللازمة. ويتطلب هذا الأمر إجراء تقييم في كل بلد لمدى ملاءمة تنفيذ هذه الآليات بها، وذلك مع مراعاة مشكلات وصول الضحايا والشهود إلى التكنولوجيا وجوانب السلامة والأمن. ينبغي أن تُتاح للجهات الفاعلة في مجال العدالة الجنائية، بما في ذلك جهات إنفاذ القانون وأجهزة النيابة العامة والقضاة وموظفي المحاكم والمترجمين الشفهيين، إمكانية الحصول على تدريب استخدام آليات القضاء الإلكتروني في قضايا الاتجار بالأشخاص وغيرها من قضايا الجرائم المهمة، لا سيما كيفية التعامل مع الشهود الضعفاء الذين تعرضوا للصدمة.

تخصيص الميزانيات. في حين تظل الصحة العامة هي أولوية البلدان خلال الجائحة، فإنه ينبغي على الحكومات في جميع أنحاء العالم الاستمرار في إبقاء قضية الاتجار بالأشخاص على رأس جدول أعمالها وتخصيص الميزانية والموارد الكافية لمنع الاتجار بالأشخاص وحماية الضحايا. وينبغي تخصيص ميزانية للموارد الإضافية الخاصة بجهات إنفاذ القانون والسلطات القضائية (مثل آليات القضاء الإلكتروني، والمحاكم الليلية، ووحدات التحقيق المتنقلة)، وكذلك للموارد الإضافية للحماية وإعادة الإدماج (مثل موظفي الخطوط الساخنة، وخدمات المساعدة القانونية، والمعالجين النفسيين، والمعونة الغذائية الطارئة، واحتياجات الرعاية الصحية، والتحويلات النقدية الموجهة إلى الضحايا). ومن ثم ينبغي أن يتحلى المانحون بالمرونة فيما يتعلق بتقديمهم للتمويل وأن يسارعوا في تلبية طلبات المنظمات غير الحكومية بتوفير التمويل الإضافي، أو إعادة توجيه التمويل الحالي لتلبية الأنشطة الأخرى ومتطلبات الموارد البشرية.

لقد طرحت جائحة فيروس كوفيد-19 تحديات هائلة في مجال مكافحة الاتجار بالأشخاص. وتستكشف هذه الدراسة مختلف التحديات والعقبات التي واجهتها مؤسسات المواجهة أثناء الجائحة وتسلط الضوء كذلك على الكيفية التي جابهت بها مؤسسات المواجهة تلك التحديات لتستمر في توفير الحماية والدعم وإتاحة الوصول إلى العدالة لضحايا الاتجار بالأشخاص. وسوف تكشف السنوات القادمة عما إذا كنا سنستطيع تعزيز الاستجابات المستدامة للاتجار بالأشخاص، والتعلم من بعضنا البعض، والتعرف على الاتجاهات الجديدة في قضايا الاتجار بالأشخاص، ورصد الضحايا واحتياجاتهم من المساعدة على نحو يركز على الضحية ويراعي العمر والنوع الجنساني وبشكل واعي للخدمات.